

انطلاق الجولة الخامسة للتعداد الإقتصادي

كثبت - هالة سعيد



أكدت هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، أن أهمية التعداد الإقتصادي الخامس ترجع إلى كونه يوفر قاعدة بيانات شاملة عن مقومات الأنشطة الإقتصادية في قطاعات الدولة المختلفة، حيث تمثل هذه المقومات الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها متخذو القرار في رسم السياسات والخطط المستقبلية الساعية لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة والمستدامة.

وأضافت - خلال مؤتمر إطلاق العمل الميداني للتعداد الإقتصادي الخامس 2018 بجميع محافظات الجمهورية - أنه لا توجد تنمية دون تخطيط، ولا تخطيط دون تشخيص دقيق للواقع والأداء لوضع المعالجات والحلول المناسبة واستشراف المستقبل، مما يتطلب توفير البيانات والمعلومات للمتخصصين والمراكز البحثية ومتخذي القرار.

وقالت إن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سبق أن نفذ أربعة تعدادات اقتصادية كان أولها عام 1991/1992، والثاني عام 1996/1997، والثالث عام 2000/2001، والرابع 2012/2013، مشيرة إلى أن تعداد هذا العام باعتباره التعداد الخامس يتفق مع التوصيات الدولية بأن يتم إجراء التعدادات الاقتصادية كل خمس سنوات، مؤكدة أن تلك التعدادات تتميز بتحقيقها مبدأ الشمول من خلال الحصر الشامل لجميع الأنشطة الاقتصادية لجميع قطاعات الدولة.

وأكد اللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن التعداد الاقتصادي يعتبر من أكبر المشروعات الإحصائية التي تجربها كل دول العالم، وترجع أهمية هذا المشروع القومي الضخم إلى أن التعدادات الاقتصادية تعتبر الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات عن كل المنشآت الاقتصادية بأنواعها ومستوياتها المختلفة وتوفير قاعدة بيانات شاملة لجميع مقومات الأنشطة الاقتصادية في القطاعات المختلفة طبقاً لأحدث المفاهيم والمعايير الدولية.

وأوضح أن الهدف من تنفيذ التعداد الاقتصادي هو توفير صورة كاملة عن هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية التي يمكن أن تستخدم في قياس النمو الاقتصادي.